

مخاطر منح الائتمان من قبل المصارف التجارية

أحمد حسن وسمي شاكِر نوري اسماعيل

قسم القانون/ كلية القانون والعلوم السياسية/ جامعة كركوك

ahmedhassan@uokirkuk.edu.iq

تاريخ نشر البحث: 2021/7/13

تاريخ قبول النشر: 2021/6/16

تاريخ استلام البحث: 2021/5/28

المستخلص

إن الخطر عنصر طبيعي في البيئة المصرفية ويلازمها مهما كانت طبيعتها ومهما كان نوعها، لذلك فإن المصارف التجارية تتعرض عند تقديمها للقروض والائتمانات إلى جملة من المخاطر، هذه الأخيرة هي وليدة عدد من العوامل إلا أن العامل الجوهرى في ذلك ناتج عن عدم رغبة المقرض في تسديد مما بذمته من قروض أو عدم قدرته في تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض. ويعتبر خطر الائتمان المتغير الأساسى المؤثر على صافى الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله وهناك أنواع مختلفة تتميز بإحتمال حدوث عجز عن السداد فيها، وتمثل القروض أكبر هذه الأنواع والتي تنصف باكثر قدر من مخاطر الائتمان، فالنغير في الظروف الاقتصادية العامة و مناخ التشغيل بالشركة يؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة الدين، لذا يجب التنبؤ بهذه الظروف حتى ولو بجزء منها، ذلك باستخدام طرق وأساليب و نماذج إحصائية ليسهل على البنوك تحليل الائتمان لكل طلب قرض على حدى لتقييم قدرة المقرض على رد القرض، لذا ينبغي على المصارف أن تولي أهمية خاصة لمثل هذه المخاطر من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عنها والمحافظة عليها من أدنى حد ممكن.

الكلمات الدالة: القروض، الائتمان، التدفقات النقدية

Risks of Credit Grant by Commercial Banks

Ahmed HasanWasmi Shakir Noori Ismael

Teacher of commercial law at the Faculty of Law and Political Science/Kirkuk University

Abstract

The risk is a natural element in the banking environment, and it is accompanied regardless of its nature and whatever its type. Therefore, the commercial banks, when providing loans and credits, are exposed to a set of risks. The latter is the result of a number of factors, but the intrinsic factor is a result of the unwillingness of the borrower to pay back the owed debts or the inability to generate an appropriate income for the purpose of repaying the loan.

The credit risk is the primary variable affecting net income and the market value of equity resulting from non-payment or postponement and there are different types characterized by the possibility of default, and loans represent the largest of these types, which characterized the greatest amount of credit risk, the change in economic conditions and the operating climate of the company affects the cash flows available that serve the debt. Therefore, these conditions must be predicted, even if only in part, by using statistical methods, methods and models to make it easier for banks to analyze the credit for each loan application separately to assess the borrower's ability to repay the loan, so banks should attach special importance to such risks in order to put an end to the negative effects resulting and keep it to the lowest level as possible.

Key words: Loans, credit, cash flow

المقدمة.

في ظل اقتصاد السوق و تحديات العولمة، يعيش العالم فترة من التحولات الجذرية التي أسهمت ولا تزال في خلق أوضاع جديدة تتميز بالحركة والتبدل والتطور بسرعة معهودة، الأمر الذي أثر و بوضوح في مجمل الحياة الإنسانية. ويدخل الاقتصاد العالمي الألفية الثالثة التي يطلق عليها قرن العولمة محملاً ومتأثراً بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية، أن نظام المال والأعمال في العالم من بين أكثر القطاعات تأثراً بتلك المتغيرات، حيث تسعى دول العالم كلها لدفع عجلة التنمية من خلال تطوير أنظمتها المالية وتفعيل حركة رؤوس الأموال وهذا لا يأتي إلا من خلال العمل على تنظيم وتحسين أداء الجهاز المصرفي والمحدد خاصة في المصارف التجارية⁽¹⁾. التي تعد قاعدة الهرم في النظام المالي والإقتصادي والتي كان ولا يزال وسيظل لها تأثيراً جذرياً وعميقاً في أداء وأعمال المصارف من منظور أن الجهاز المصرفي يلعب دوراً حيويًا في النشاط الاقتصادي.

فهي التي تتولى الوساطة بين المودعين والمقرضين وهي مستودع لثروة المواطنين ومصدر للائتمان اللازم لإقامة المؤسسات وإنتاج السلع وال خدمات⁽²⁾، وهي القائمة على نظام الدفع ونقل السياسة النقدية وتوفير السيولة وهي المؤثر على النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها على وفرة الائتمان وأسعاره وخلق النقد وزيادة الطلب الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من الحاجة إلى الإنتاج والاستثمار، لذا كان الاستقرار المالي والمحافظة على أموال المودعين وسياسات الائتمان الرشيدة هدفاً تسعى المصارف المركزية دائماً إلى تحقيقه وتضع التعليمات الرقابية وتجبر المصارف على الالتزام بها محافظة على الأدوار المهمة التي تقوم بها المصارف، ونتيجة لتطبيق سياسات ائتمانية غير متوازنة، ونتيجة سياسة مخاطر غير فعالة، تعرضت العديد من المصارف لمخاطر ائتمانية عالية جداً، حيث قامت مثل هذه المصارف بمنح قروض تتجاوز حدود رأسمالها وأهملت تطوير أنظمتها، وخلال الفترة الأخيرة زادت حدة المنافسة في القطاع المصرفي من خلال تقديم منتجات ائتمانية جديدة ومبتكرة تناسب التطور المالي الحاصل، مما أسهم في تزايد احتمالية التعرض للمخاطر الائتمانية حيث حتم على إدارة هذه المصارف البحث عن سبل وطرق وآليات جديدة لمواجهة تلك المخاطر.

إن تعدد أنشطة المصارف وحدائتها جعلتها تواجه أخطار حديثة لم تعدت مواجهتها من قبل هذا لا يعني أنها استطاعت التخلص من الأخطار التي تهددها من قبل، فخطر الائتمان لا يزال هاجس كل مصرف لكونه لصيقاً بالوظيفة الرئيسية التي ينشأ من أجله وهي منح الائتمان.

"إن الائتمان علاقة مديونية تقوم على أساس الثقة، تنشأ عن مبادلة سلع أو خدمات أو نقود لقاء تعهد بدفع بدل معين مستقبلاً وفي أجل معين بشكل سلع أو نقود أو خدمات، وفي الغالب يكون التعهد بالدفع نقداً"⁽³⁾.

(1) فضيلة معروف، محاولة التنبؤ بخطر الائتمان بطريقة القرض التنقيطي. رسالة ماجستير أكاديمية 2012. ص أ.

(2) انس هشام المملوك، "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية" دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سوريا أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق سوريا 2014، ص 1.

(3) د.علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2003، ص 12.

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم النشاطات المصرفية التي تنعكس نتائج عملياتها على الحسابات المالية الإجمالية للبنوك في الربح أو الخسارة، والوظيفة الائتمانية من أكثر الأنشطة الربحية بالنسبة للبنك، مما يستدعي من إدارات البنوك العمل على إدارة المخاطر بشكل علم، وإدارة مخاطر الائتمان بشكل خاص، وتشكل محفظة الائتمان حجما لا يستهان به من أصول أي بنك، وأمام ذلك يقع عليها مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر⁽¹⁾.

والائتمان المصرفي بطبيعته يواجه العديد من المخاطر التي يصعب التنبؤ أو التحوط لها بمنتهاى الدقة في حين يكون البنك ملتزما بشكل دائم بالوفاء بأموال المودعين حال إنتهاء أجلها أو عند طلبها، وفي نفس الوقت فإن المقترضين لن يكون في وسعهم الوفاء بقيمة قروضهم تجاه البنك بطريقة نظامية أو بنسبة كاملة وذلك لسبب جوهري هو إن الائتمان الممنوح من البنك للمقترضين قد تم توظيفه في أنشطة تجارية، زارعية، صناعية وسياحية مختلفة لا يمكن إستعادتها بسهولة⁽²⁾.

إن ممارسة أي نشاط يصاحبه دائما مخاطر وإحتمالات النجاح والفشل بدرجاتهما المختلفة، وبذلك فإن مخاطر عدم السداد تظل دائما قائمة مما يقع على عاتق البنك توظيف أموال مودعيه توظيفاً آمناً بعيداً عن المخاطر غير المحسوبة. فرغم الإصلاحات الاقتصادية والدخول في نظام اقتصاد السوق على أن عمل هذه المؤسسات المالية لا يزال معرضاً لعدة مخاطر ائتمانية هذا ومن أجل العمل على الحد من هذه المخاطر أو التقليل منها وبخصوص هذا الموضوع طرح الباحث الأسئلة التالية:

مشكلة البحث: ما هي الائتمان؟ وما المقصود بالمخاطر المتعلقة بالائتمان؟ وما هي أنواعه؟ وما هي أقسامه؟ أهمية البحث: تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لكونها تسلط الضوء على أنواع المخاطر الائتمانية وإدارتها كأداة فعالة وهامة لتخفيض الخسائر التي يمكن أن تتحملها البنوك التجارية، وكذلك محاولة وضع إطار متكامل يساهم في تحسين أداء البنوك.

أهداف البحث: تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التأكد من الإجراءات الصحيحة المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية تساهم في تحسين أداء البنوك التجارية.
2. التعرف على طرق المخاطر الائتمانية والتعرف على مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية.

(1) حمزة محمود الزبيدي، (إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني)، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 17.

(2) منى عباس كاظم، "الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين كفاءة الائتمان المصرفي"، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2015.

منهج البحث: تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحث بإتباع المنهج الاستقرائي التحليلي من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب والدراسات والأبحاث والرسائل الجامعية بالإضافة إلى التشريعات والنظم والتعليمات ذات العلاقة والصادرة عن البنك المركزي العراقي وذلك بهدف وضع الإطار النظري لموضوع البحث.

خطة البحث: انطلاقاً من طبيعة إشكالية البحث، والأهمية والأهداف المرجوة، تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين وكما يلي:

المبحث الأول: وقد خصص لدراسة ماهية الائتمان وأنواعها، وينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول مضمون المطلب الأول مفهوم الائتمان، تعريفه وأنواعه، أما المطلب الثاني أعد لدراسة أهم أدوات الائتمان وأهميته. **المبحث الثاني:** أعد لدراسة المخاطر الائتمانية وأنواعها، ويشمل هذا المبحث مطلبين، الأولي خصص لدراسة تعريف المخاطر الائتمانية وتقسيمها، أما المطلب الثاني خصص لدراسة أنواع المخاطر الائتمانية.

المبحث الأول/ماهية الائتمان وأنواعها

تمهيد وتقسيم.

الائتمان بلغة القانون له معنى واسع وهو يعني تسليم الغير مالا، منقولاً أو غير منقول على سبيل الدين، أو الوديعة، أو الوكالة، أو الإيجار، أو الإعارة، أو الرهن، أو لإجراء أي عمل ما. كل هذا سواء كان بأجر أو بغير أجر. وفي جميع الأحوال يتعلق الأمر بتسليم مؤقت للمال مع نية إستعادته. أما بلغة الإقتصاد فالائتمان يعني تسليم المال لإستثماره في الإنتاج أو الإستهلاك معتمدين بذلك على عنصرَي الثقة والمدة، كما يتخذ الائتمان عدة صور أو أنواع بحسب مدته والغرض من الحصول عليه، أو حسب الجهة المستفيدة منه والمناحة له⁽¹⁾. سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الائتمان وأنواعه في المطلب الأول منه، ونتطرق في المطلب الثاني أدوات الائتمان وأهميته وكما يلي:

المطلب الأول/مفهوم الائتمان

يعتبر الائتمان البنكي من أهم استثمارات البنك، إذ يمثل الجانب الأكبر والأساسي من الأصول وكذلك العائد الأساسي للبنك من خلال منحه الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وفي ظل تنزايد سرعة عجلة العولمة المالية وإفتتاح الأسواق المالية والمصرفية على بعضها البعض فتغير المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم الأسباب التي أدت إلى تعثر المصارف وحدثت الأزمات. والتساؤل في هذا المطلب هو لتعريف الائتمان وأنواعها والذي بدوره سيوضح الائتمان.

(1) حفيان جهاد، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012، ص4.

الفرع الأول/تعريف الإئتمان.

عرف الكتاب الإقتصاديون الإئتمان بتعاريف متعددة يختلف مضمونها وفقا لوجهة نظر الباحث، "إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً: هو التزام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المدانة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمد المصارف بأنواعها."⁽¹⁾

ولعل الفهم اللغوي لكلمة الإئتمان هو المدخل الصحيح للتعرف على العملية الائتمانية فكلمة الإئتمان ككل مصدرها آمن أي إطمأن، فأساس الإئتمان إطمئنان المقرض لسلامة نوايا المقترض وسلامة مركزه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته لاسيما وقت الإستحقاق. "إذا أخذنا عن الائتمان باللغة الانكليزية Credit نجد أنه ناشئ عن عبارة Credo في اللاتينية وهي تركيب لإصطلاحين Cre وهي الثقة Do وهي أضع عليه فإن المصطلح هو أضع الثقة."⁽²⁾

كما يمكن تعريف الإئتمان على انه "حصول على البضائع والخدمات مقابل إعطاء وعد بدفع قيمتها بالنقد حين الطلب بوقت محدد في المستقبل فالإئتمان يقوم على أساس الثقة والأمانة من الطرف الحاصل عليه ويستوجب مرور فترة من الزمن بين وقت التسليم التسلم أو الإقراض والتسديد". ويمكن تعريفه أيضاً: " أنه عملية مبادلة قيمة حاضرة بقيمة آجلة مساوية لها مضافا إليها مبلغ آخر يسمى الفائدة تخلي الدائن عن قيمة حاضرة وهناك طرفان في عملية الإئتمان: الأول: مانح الإئتمان المقرض أو الدائن و الثاني: متلقي الإئتمان ويدعى بالمدين أو المقترض".

وسوف نقوم بتسليط الضوء على أبرز التعاريف للإئتمان من قبل الكتاب والباحثين:

1. " الثقة التي يوليها البنك للمتعامل معه لإتاحة مبلغ معين من المال لإستخدامه في عرض محدد خلال فترة معينة، ويتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه، والثقة هنا تتمثل فيما بين البنك والعميل بعدما وجد البنك أن هذا العميل هو أهل الثقة، بالتالي أهل الحصول على الإئتمان المطلوب، وإن درجة المخاطرة لهذا الإئتمان يستطيع البنك تحملها وقبولها."⁽³⁾

2. "عملية بمقتضاها يقوم البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة بمنح العميل بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة

(1) د.محمد علي كاظم التميمي وآخرون "التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28، العدد 3، 2006، ص194.

(2) حسن توفيق النجفي، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق (1976)، ص108.

(3) د. محمد مطر، التحليل المالي والإئتماني (الاساليب و الادوات والاستخدامات العلمية) ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص41.

نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفاية البنك للعميل أو تعهد البنك عن العميل نيابة لدى الغير.⁽¹⁾

3. " أنه علم وفن و يجب على مقرر الإئتمان في البنك أن يكون ذو نوعية خاصة و ثقافة معينة، وأن يكون له القدرة على الحكم على المعلومات المقدمة إليه وصحتها أو عكس ذلك.⁽²⁾

" إلترام جهة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث: أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية إستثمارية تعتمد المصارف بأنواعها.⁽³⁾

ويعرف الإئتمان المصرفي بأنه تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة، على أن تعزز هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حالة توقف الزبون عن السداد بدون أي خسائر.⁽⁴⁾

الفرع الثاني/أنواع الإئتمان

تتعدد صور الإئتمان وأنواعه وفق معايير وإعتبارات متعددة وعلى النحو التالي⁽⁵⁾:

1. بحسب الغرض منه: وينقسم إلى:

أ. إئتمان إستثماري: غالبا ما يكون إئتمان طويل الأجل وتمثل السندات الأداة المناسبة للحصول عليه وتلجأ إليه المؤسسات عادة من أجل توفير إحتياجاتها من رؤوس أموال ثابتة من قطع أراضي، منشآت وتركيبات وتجهيزات فنية مختلفة.

ب. إئتمان تجاري: تلجأ إليه المؤسسات بغرض تمويل جزء من رأسمالها العامل أو الجاري (أجور عمال، مشتريات من المواد الأولية...الخ) ويكون عادة إئتمان قصير الأجل وتمثل الكمبيالات والسندات الأذنية الأداة المناسبة لتداوله.

ج. إئتمان استهلاكي: وهو الإئتمان الموجه لتمويل إحتياجات الأفراد من السلع المعمرة (الاستهلاكية، ثلاجات، سيارات،...الخ) عادة ما يكون هذا الإئتمان متوسط الأجل و يأخذ شكل البيع بالتقسيط.

2. حسب أجل الإئتمان: وينقسم وفقا للمدة إلى:

أ. إئتمان قصير الأجل: مدته تكون أقل من سنة ويهدف عادة إلى تمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية ومن الصور الشائعة لهذا النوع أدونات الخزانة التي تصدرها الدولة.

(1) د.منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر" الجزء 1: التوزيع، ط1، الاسكندرية، 2002، ص71.

(2) صادق راشد الشمري، إدارة المصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص200.

(3) حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص58.

(4) عبدالمطلب عبدالحמיד (البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها)، الدار الجامعية، الأسكندرية، مصر، 2001، ص 103.

(5) د. منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص8.

ب. **إئتمان متوسط الأجل:** وتتراوح مدته عادة ما بين سنة و خمس سنوات ويستخدم في تمويل إحتياجات المؤسسات في بعض العمليات الرأسمالية (تطوير الإنتاج، القيام بالتوسعات...الخ) كذلك إحتياجات الأفراد من السلع الاستهلاكية.

ج. **إئتمان طويل الأجل:** ومدته تزيد عن 5 سنوات ويقدم التمويل إحتياجات المؤسسات إلى رؤوس أموال ثانية.

3. **بحسب شخصية متلقي الإئتمان:** وينقسم على:

أ. **الإئتمان الخاص:** وهو ما يعقده أشخاص القانون الخاص كالأفراد الطبيعيين والأشخاص الاعتبارية الخاصة كالشركات والمؤسسات الخاصة.

ب. **الإئتمان العام:** وهو ما تعقده الأشخاص العامة كالدولة والمحافظات ووحدات الحكم المختلفة للإقتراض الأموال لتمويل نفقاتها وبرامج التنمية التي تقدمها للمواطنين ويتم الإقتراض عادة عن طريق بيع الحكومة للأوراق المالية (السندات).

4. **بحسب ضمان الدين:** وينقسم هذا النوع من الإئتمان إلى⁽¹⁾:

أ. **الإئتمان الشخصي:** في هذا النوع من الإئتمان لا يقدم المدين اية ضمانات لتسديد دينه و يكتفي الدائن بالوعد الذي أخذه المدين على عاتقه بإبراء ذمته في الأجل المحدد وبنقته في تنفيذ هذا العد مستندا إلى شخصية المدين (حسن سمعته ومثانة مركزه المالي).

ب. **الإئتمان العيني:** ففي هذا الإئتمان يقدم المدين ضمنا عينيا كضمان لتسديد دينه وعادة ما يشترط أن تكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، هذا الإئتمان يكون في حالة الصفقات الكبيرة أو ذات المخاطرة.

5. **بحسب مقدم الإئتمان:** وينقسم إلى:

أ. **الإئتمان المباشر:** وهو الإئتمان الذي يقدمه الدائن للمدين مباشرة و هذا أمكث البيع الأجل والقروض التي يقدمها المقرضون والمقترضين مباشرة وساطة والنوع الشائع لهذا الإئتمان، وهو شراء السندات التي تصدرها الدولة أو الشركات والمؤسسات.

ب. **الإئتمان الغير مباشر:** وهو الإئتمان الذي يكون عن طريق مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع الأموال من المدخرين لتوجيهها نحو المقترضين ومن أشهر هذه المؤسسات المصارف التجارية التي تقوم بالوساطة بين المقرضين والمقترضين.

المطلب الثاني/أدوات الإئتمان وأهميته

يعتبر الائتمان المصرفي نشاطا مصرفيا غاية في الأهمية سواء بالنسبة للاقتصاد الوطني أو بالنسبة لإدارة البنوك والمؤسسات المالية الوسيطة الأخرى، ولذلك فهو يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية إذ لاتقف آثاره الضارة على مستوى البنك أو المؤسسة المالية الوسيطة وإنما تصل أضراره، حساسية إلى الاقتصاد الوطني إذ الم

(1) د. ابراهيم الكراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر"، ط 2، أبوظبي، 2010، ص17.

يحسن استخدامه. فالائتمان المصرفي في حالة انكماشه يؤدي إلى كساد وفي وكلا الأمرين له آثار اقتصادية غاية في الخطورة وبسبب حالة الإفراط فيه يؤدي إلى ضغوط تضخمية اختلالات هيكلية قد تصعب معالجتها.

لقد استطاع أطراف عملية المبادلة على الدوام أن يستحدثوا أدوات وأساليب مختلفة لتحقيق هدف ومن أهم هذه الأدوات نجد الأوراق، سرعة تداول الحقوق وتوفير أكبر قدر من الثقة في المعاملات بينما تعتبر الثانية أدوات ائتمانية، التجارية والأوراق المالية، فالأولى تعتبر أدوات ائتمانية قصيرة الأجل. ومن الجدير بالذكر أن النقود الورقية ذاتها تُعد من بين أدوات الائتمان طويلة الأجل.

الفرع الأول/ أدوات الائتمان

من أهم أدوات الائتمان⁽¹⁾ نجد الأوراق التجارية والأوراق المالية إضافة لذلك نجد النقود الورقية.

1. **الأوراق التجارية:** وهي أدوات إئتمان قصير الأجل وأهم ما يميزها سرعة تداولها وتوفرها على قدر كبير من الضمان والثقة ومن أهمها نجد: الكمبيالة، السند الاذني، الصكوك، أذونات الخزنة.
2. **الأوراق المالية:** وهي أدوات الإئتمان طويل الأجل وأهمها الأسهم والسندات.
- أ. **الأسهم:** هي من قبيل حقوق الملكية، فحملة الأسهم هم شركاء في رأس المال وبالتالي يحققون أرباحاً أو يتحملون خسارة تبعاً للمركز المالي للمؤسسة المصدرة لهذه الاسم.
- ب. **السندات:** فهي أدوات ائتمان تصدرها الحكومات أو المؤسسات، وأصحاب هذه السندات لا يكونون شركاء في رأس المال وإنما مجرد دائنين يتقاضون فائدة سعر ثابت يتحدد مقدماً.
3. **النقود الورقية:** فقبول الأفراد لها وتداولها بينهم إنما يتوقف على درجة ثقتهم في الجهة المصدرة لها وهي الدولة والتي تتمتع بميزة كبرى وهي قبولها العام كوسيط في المبادلات وسيولتها الكاملة.

المطلب الثالث/ أهمية الائتمان

إن دور الائتمان مهم في تنمية الإقتصاد الوطني⁽²⁾، فتوفير الأموال يدير عجلة الإقتصاد ويؤمن يد العاملة ويزيد من طاقة الإنتاج والدخل الوطني، ولاشك أن أهدافاً بهذه الأهمية والشمول تستدعي إهتماماً خاصاً أيضاً من السلطات النقدية والمالية للرقابة على الائتمان غير المستقرة وقصور عملية الائتمان بالنسبة للقطاعات الرئيسية والإنتاجية، لذلك حضرت سياسة الائتمان بإهتمام كبير من السلطات النقدية وحددت البنوك التجارية قواعد وأسس لإتباعها في نطاق منح الائتمان. ومن أهم النتائج والفوائد الإقتصادية للإئتمان نذكر ما يلي:⁽³⁾

أ. يعد الائتمان المصرفي نشاطاً إقتصادياً في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الأبعاد على الإقتصاد الوطني كونه يعتبر من أهم مصادر إشباع الحاجات التمويلية لقطاع النشاط الإقتصادي المختلفة.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، المرجع السابق، ص 36.

(2) سيف هشام الفخري، "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الإزمات المصرفية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009، ص 2.

(3) إيمان حابس، "دور التحليل المالي في منح القروض" رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص 4.

ب. يعتبر الائتمان المصرفي المورد والمصدر الأساسي الذي يركز عليه البنك للحصول على إيراداته حيث تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية الائتمان المصرفي عناية خاصة.

ج. تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود والوفاء، وكيف إن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل تأريخ الإنسانية.

د. يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لآخر، وبذلك فهو واسطة للتبادل وواسطة لإستغلال الأموال في الإنتاج و التوزيع، أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

هـ. تعد القروض المصرفية من العوامل الهامة لعملية خلق لإئتمان التي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

و. إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يؤدي إلى إرتفاع الفوائد والعمولات، التي تعتبر كمصدر للإيرادات و التي تُمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك، وتدبير وتنظيم قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بجزء من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء.

ز. يلعب الإئتمان دورا هاما في تمويل حاجات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، فالأموال المقرضة تُمكن المنتج من شراء المواد الأولية، ودفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة، والحصول على سلع الإنتاج ذلك.

ح. منح الإئتمان يُمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه، ورخاء المجتمع الذي تخدمه. فيعمل الإئتمان على خلق فرص العمل، وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في إستغلال الموارد الاقتصادية، وتحسين مستوى المعيشة.

ط. يقوم بدور هام في الحياة الاقتصادية، حيث تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية لتوفر إحتياجاتها من السيولة لتغطية عمليات الداخلية والخارجية المختلفة.

ي. تمويل التجارة الدولية سواء بالنسبة لإعتمادات الإستيراد والتصدير، وإصدار خطابات الضمان المحلية والخارجية.

ك. ينفذ دور الإئتمان المصرفي من دولة إلى أخرى بسبب إختلاف درجات النمو والتخلف وعادة ما يواجه الإئتمان إلى مجالات و قطاعات قد تختلف وجهات النظر في تحديد أهميتها القومية و مكانتها على سلم التفضيلات الإجتماعية⁽¹⁾.

(1) إيمان حابس، المرجع السابق، ص 4.

المبحث الثاني/ ماهية الأخطار الائتمانية وأنواعها.

تمهيد وتقسيم.

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناتجة عن عدم قدرة العميل المقترض (أفراد أو شركات) أو رغبته على الوفاء بالتزاماته أو تراجع الجدارته الائتمانية في المواعيد المحددة، الأمر الذي يزيد احتمال تعثره في المستقبل وبالتالي تمثل التغيرات التي تطرأ على العوائد نتيجة المخاطر التي تتعرض لها محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة. وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية. سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مخاطر الائتمان وتصنيفها، كما نذكر أيضاً أنواع المخاطر الائتمانية.

المطلب الأول/ تعريف المخاطر الائتمانية و تقسيمها.

المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضاً سواء كان بنكاً، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل. والسبب الرئيسي وارئ المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده. لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعق فقط بعمتية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

الفرع الأول/ تعريف المخاطر.

تشكل المخاطر الهاجس الأكبر للنشاط البنكي وتختلف المخاطر باختلاف الظروف الداخلية والمحيطية كما تختلف باختلاف أنواع العمليات التي تمارسها البنوك التجارية، وتمس المخاطر بشكل كبير عمليات الإقراض، ولذلك وجب معرفة هذه المخاطر وابتكار طرق للقضاء عليها أو الحد منها على أقل تقدير.

أ. تعريف الخطر:

اختلفت التعاريف الخاصة بالخطر وتعددت حيث كان ظهور كل تعريف يقوم على محاولة التقليل من عيوب التعريف السابق له ولعل من أبرزها: أن الخطر هو " عدم التأكد من وقوع الخسارة " حيث اعتمد هذا التعريف على حالة الفرد المعنوية عند اتخاذ لقراراته وهي حالة عدم التأكد⁽¹⁾.

وقام آخرون بتدراك النقص في هذا التعريف والمتمركز في أن الخطر يكون احتمالي إضافة على تحديد المقصود بالخسارة أما هي مادية أو معنوية بتعريف هو: "الخسائر المالية المحتملة " أي حدد التعريف المقصود بالخسائر وهو الخسائر المادية وهناك تعريف أوسع للخطر سواء "احتمال النجاح أو الفشل" حيث يتضمن بالضرورة قياس الخطر تحديد مدى معين من النتائج المتوقعة والدرجات الاحتمالية.

(1) ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية "بازل 2" رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص 22.

ويمكن تعريف الخطر بأنه احتمال الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير.

ب. تعريف المخاطرة:

تحدث المخاطرة عند توقع حصول حدث غير مرغوب فيه للمقرض، ويمكن تعريفه بأنها احتمال التعرض لخسارة أو إصابة، ويمكن تعريف المخاطرة على أنها الآثار غير المؤاتية الناشئة عن أحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة تؤثر على ربحية المصرف أو رأسماله إذ تعد مخاطر التخلف أو التلكؤ عن سداد القرض هي واحدة من مخاطر الائتمان في قرارات الائتمان، وتنشأ مخاطر الائتمان عندما لا يستطيع المصرف تقييم قدرة طالب القرض على الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده⁽¹⁾.

أن المخاطرة هي "احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. أي إن هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراجعين (Auditors) والمدراء لتعبير عن قلقهم إزاء الآثار البنكية الناتجة عن أحداث مستقبلية محتمل الوقوع لها قدرة على التأثير نتائج قرارات وبالتالي على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته وربما إفلاسه"⁽²⁾.

يُعرف مخاطر الائتمان "أن يتخلف العملاء عن السداد، أي عجزهم عن الوفاء بأصل الدين والفوائد المترتبة في التأريخ المحدد لذلك ويتولد عن العجز وعن السداد خسارة كلية أو جزئية لا يبلغ معرض او تراجع المركز الائتماني للعميل وبالتالي إزدياد احتمال التخلف عن السداد."⁽³⁾.

أما في قاموس "اكسفورد الانكليزي" فقد عرف المخاطر على انه "التعرض للخطر" ومن التعريف السابق نفهم أن المخاطر تتعلق بقرض أو ظروف وقوع بعض الأمور أو الأحداث غير المرغوب فيها.

الفرع الثاني/تقسيم المخاطر.

يمكن تقسيم المخاطر التي يتعرض لها البنك من إجراء قرار الائتمان إلى مخاطر عامة ومخاطر خاصة.

أ. **المخاطر الخاصة:** ترجع هذه الأخيرة إلى ظروف تتعلق بنشاط الزبون أو النشاط التي ينتمي إليها ومن أمثلة ذلك ضعف الإدارة من حيث هيكلها أو طريقتها المتبعة في تسيير المشاكل العمالية وأهمها الإضرابات. هذا ومن المتوقع أن يترك هذا النوع من المخاطر أثرا على رغبة وقدرة الزبون في سداد ما عليه من التزامات. وأهمها تلك المتعلقة بالبنك التجاري الذي يتعامل معه وأهم المعلومات والذي يحتمل أن يكون قد حصل عليها البنك هي تحليل ملف الزبون وهذا لمعرفة أمكانية سداد الزبون لإلتزاماته كما يستخدم أسلوب التحليل المالي. وذلك باستخدام نسب لقياس قدرة الزبون على السداد وقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات البنك في حالة إفلاس المؤسسة وتعذر بيع الأصول بقيمتها السوقية.

⁽¹⁾Fatemi, Ali. and Fooladi, Iraj. "Credit risk management", managerial finance journal, vol 2006, (32 No3)P227.

⁽²⁾ د. ابراهيم الكراسنة، المرجع السابق، ص 88.

⁽³⁾ أفريهان يوسف عبدالحفيظ، "إدارة المخاطر المصرفية" بحث مقدم في كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، 2008 ص 19.

ب. **المخاطر العامة:** بالإضافة إلى المخاطر الخاصة يتعرض الائتمان لنوع آخر من المخاطر وهي تلك التي يتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظرف المنشأة المقترضة وأهم تلك المخاطر هي تلك المتعلقة بأسعار الفائدة مثل: مخاطر التضخم، مخاطر السوق،... وغيرها.

المطلب الثاني/أنواع المخاطر الائتمانية.

تواجه البنوك عدة مخاطر تعرقل السير الحسن لأنشطتها، وأغلبية هذه المخاطر ناتجة عن الوضع الداخلي للبنوك إما بسبب تفاقم الديون الخطرة حيث تنشأ هذه الأخيرة في حالة إفسار المدين في تسديد ديونه، ولحماية البنك لأمواله وضع قواعد احترازية تخضع لها جميع البنوك وأخرى خارجة عن إدارة البنك وتعود بالأخص إلى كثرة المبادلات الدولية.

الفرع الأول/المخاطر الداخلية المتعلقة بالبنك

أولاً: خطر السيولة: ويتعلق بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة طلبات التسديد من طرف الزبائن (المودعين) وهذا ناتج عن عدم تسديد الزبائن للأموال المقترضة لهم في الوقت المحدد فالبنك التجاري يمارس نشاطه معتمدا على الودائع المقدمة له من طرف زبائنه (المودعين) فيقوم بتمويل القروض التي يمنحها بواسطة هذه الودائع⁽¹⁾ وقد يحدث وأن يطلب المودع ماله في أي وقت وبالتالي يتعرض البنك إلى خطر عدم السيولة الذي قد يحدث نتيجة للسحب المفاجئ والمستمر لودائع الزبائن باعتبار أن القروض التي منحت للغير لم يحن بعد ميعاد إستحقاقها أو لم تسدد في تاريخ الإستحقاق، فتصبح تلك الأموال مجمدة مما يدفع البنك إلى خصم أوراقه التجارية في السوق النقدية بمعدلات فائدة مرتفعة وبالتالي حدوث خسارة للبنك، أما في حالة عدم إمكانية إعادة خصم الأوراق في الأسواق النقدية فيلجأ البنك التجاري إلى طلب قرض من البنك المركزي، وهذا يؤدي إلى عواقب يمكن أن يواجهها البنك التجاري على المدى القصير وهي:

أ. **رفع تكاليف الإستغلال** وذلك برفع نسب منح القروض.

ب. **التقليل من توزيع القروض على الزبائن** وبالتالي تخفيض المنتجات المالية للبنك.

ج. **اللجوء إلى البنك المركزي لطلب قرض بمعدل فائدة مرتفعة جدا**، وهذا بدوره يتقل جدول نتائج البنك ويضعه في وضعية مالية صعبة جدا⁽²⁾، وهذا الخطر راجع للبنك لأسباب خارجية لأنه يجب أن تكون للبنك ميزانية سيولة معقولة لمواجهة التزاماته في كل حين، فترتبط سيولة ميزانية البنك بهيكل الأصول والخصوم من جهة وإلى الخبرة من جهة ثانية التي يكتسبها البنك لإعادة التمويل السريع وبدون خسارة من جهة أخرى. ولتجنب خطر السيولة فعلى البنك أن يضمن التوازن بين موارده واستخدماته لأي من بين أصوله وخصومه.

(1) د. محمد علي كاظم التميمي وآخرون، "قياس المخاطر الائتمانية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015)، ص 47.

(2) سميرة حسين الخزرجي، "إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل II"، معاون مدير عام، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، 2013، ص 7.

ثانيا: خطر معدل الفائدة: سعر الفائدة والتمن الذي يمنحه البنك للحصول على قرض أو الثمن الذي يدفعه البنك مقابل حصوله على الودائع، فمعدل الفائدة يكون ثابتاً أو متغيراً تبعاً لحجم العمليات المصرفية.⁽¹⁾

يتحدد خطر سعر الفائدة بالنسبة للبنك عندما يكون هذا الأخير ملوكاً للأصول أو الخصوم بمعدلات فائدة ثابتة أو بمعدلات متغيرة، وهذا الخطر لها تأثير هام على وضعية البنك وهذا من خلال العلاقة العكسية بين معدل الفائدة وقيمة الأصل المالي، فعند المقارنة بين الميزانية المصرفية ومحفظة الأصول المالية، نجد أن كل أصل مالي تكون له استجابة ايجابية أو سلبية تبعاً لمتغيرات سعر الفائدة.

ثالثاً: خطر التعبئة: قبل أن يتخذ البنك أي قرار بتمويل مؤسسة يجب أن يقوم بدراسة واقعية بالتحليل والتقدير الحقيقي لجميع معطياته، على أساس أن هذا الخطر مرتبط بتسيير البنك لموارده.

يتميز خطر التعبئة بالنسبة للبنك باستحالة تعبئة حافظة ذممه في السوق النقدية أو لدى بنك الإصدار بواسطة تقنيات إعادة التمويل خاصة تقنيات إعادة الخصم، حيث نتج البنك نفسه مجبراً للجوء إلى السوق النقدية (بين البنوك) ودفع فائدة عالية⁽²⁾، وبالتالي فإن إعادة التمويل ليست من طبيعة دفع مردودية البنك وتطويرها بل العكس قد تكبده خسائر على المستويات التالية:

أ. تقليل منح القروض يؤدي إلى تخفيض إيرادات الاستغلال.

ب. اللجوء إلى السحب المكشوف لدى البنك الجزائري، ذو معدل الجحيم مما يثقل حسابات النتائج يسيء لوضعية البنك المالية، ولتجنب خطر التعبئة يجب على البنك اعتماد تسيير رائد يضمن له التوازن بين موارده واستخداماته.

الفرع الثاني/ المخاطر الخارجية المتعلقة بطالب القرض.

هي المخاطر التي ترتبط إما بالسوق النقدية أو الجهة الطالبة للقرض، وتتمثل في المخاطر التالية:

أولاً: خطر عدم التسديد: يعد خطر عدم استرداد الأموال أول خطر يعترض نشاط البنك وذلك لأسباب تخص الجهة الطالبة للقرض، ويتعلق الأمر بتعرضها للإفلاس سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة⁽³⁾، وتتمثل في أخطار المتعلقة بإنشاء المؤسسة وتسييرها، وتنقسم إلى ثلاثة أخطار:

أ. **خطر إقتصادي:** يتعلق هذا الخطر بالظرف الاقتصادي، السياسي، والاجتماعي السائد ويعتبر من أكثر الأخطار صعوبة وتعقيداً بسبب انعدام وسائل تحديده أو تقييمه بدقة عند تحليل ملف طلب القرض⁽⁴⁾. ويستحيل التحكم في

(1) سلوى عبد الجبار عبد القادر "المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الائتماني الصائب" مجلة جامعة كربلاء العلمية/المجلد السادس/ العدد الأول/عربي/2008، ص 13.

(2) د. محمد داود عثمان، "أثر مخفقات الائتمان على قيمة البنوك" أطروحة دكتوراه مقدم إلى قسم : المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص 78.

(3) فضيلة معروف، المرجع السابق، ص 32.

(4) د. عبدالعزيز الدغيم وآخرون، المرجع السابق، ص 196.

هذا الخطر، إذ لا يسع البنك سوى تقييم هذه الوضعية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي من خلال القرارات السياسية والإقتصادية والنقدية المتخذة أو تلك التي هي في أثناء التطبيق إضافة إلى:

- السياسة العامة الداخلية والخارجية للبلد الذي ينشط فيه البنك.
- النظام الاقتصادي المنتهج.
- سياسة الاستثمار والتشغيل.
- السياسة الجبائية.
- سياسة القرض والنقد.
- سياسة التجارة الخارجية وإمكانية التمويل الخارجي.

ب. **خطر قانوني:** يرجع هذا الخطر أساساً إلى القوانين والأنظمة والأسس المطبقة داخل جهة طالب القرض⁽¹⁾، إضافة إلى نوع الأنشطة التي تمارسها وعلاقتها بالمحيط، ويعمل البنك على تفادي هذا الخطر من خلال القيام بدراسة تحليلية لجميع وثائق ملف طالب القرض وأنظمة المؤسسة التي ينتمي إليها طالب القرض، أي معرفة الطبيعة القانونية للعمل داخل المؤسسة: هل هي ذات مسؤولية محدودة أو شركة أشخاص أو شركة مساهمة؟ وكذلك شرعية أو عدم شرعية النشاط الذي تمارسه من الناحية القانونية. ومن بين القواعد التي على البنك معرفتها حول المؤسسة هي:

- النظام القانوني الذي يحكمها.
- مدى سلطة المسيرين على المؤسسة، أي الحرية في إبرام عقود القروض والرهنات وبيع ممتلكات المؤسسة.
- علاقة المساهمين بالمسيرين.
- وثائق الملكية والإيجار.

ج. **خطر تجاري:** يتم تحليل وتقدير الخطر التجاري من خلال الدراسات التالية: (2)

ثانياً: **دراسة السوق:** يستعمل معيار السوق في قياس أو إعطاء صورة عن سمعة الجهة الطالبة للقرض، ويستوجب على البنك معرفة السوق الذي تنشط فيه مؤسسة طالب القرض: سوق منافسة، سوق محتكرة، من طرف مؤسسة واحدة أو أكثر... فمثلاً إذا كانت المؤسسة تعمل في سوق تتميز بالهيمنة وجب معرفة حصتها في هذا السوق وكذلك معرفة تطورها الحالي والماضي.

1. **دراسة زبائن المؤسسة:** يمكن تحليل عنصر الزبائن إلى ثلاثة عناصر أساسية:

مكان تواجد زبائن المؤسسة في عدة مناطق تكون عملية التسيير لحساباتهم صعبة خصوصاً خلال عملية تحصيل الحقوق.

(1) محمد مطر، المرجع السابق، ص 39.

(2) د. منير إبراهيم هندي، المرجع السابق، ص 28.

هل بإمكان المؤسسة مزاولة نفس النشاط الإقتصادي أم لهم نشاطات مختلفة ؟
هل لربان المؤسسة في قطاع واحد يشكل خطر تحمل خسائر كبيرة في حالة تعرض هذا القطاع لأزمات معينة.

2. **التنظيم التجاري للمؤسسة:** تعتبر نوعية التنظيم التجاري عاملاً مهماً من عوامل نجاح السياسة البيعية للمؤسسة، ويقوم البنك خلال دراسته للتنظيم التجاري بالإطلاع على: نظام شبكات التوزيع وطرق البيع المتبعة. مدى مرونة وقدرة التنظيم التجاري على التأقلم مع الأحداث الطارئة والتي ليست من صالح المؤسسة؛ ويمكن تقييم مدى فاعلية التنظيمات التجارية عن طريق قدرتها على المنافسة وحصة المؤسسة في السوق.

3. **العلاقة بين الإنتاج والمبيعات:** إجمالي الإنتاج يتكون من المنتجات المباعة مضافاً إليها مخزون المنتجات التامة، فإذا كان الإنتاج أكبر من المبيعات يستتج البنك أن المؤسسة سوف تواجه صعوبات عند تسديد ديون مورديها، كما تتعرض في المدى القصير لمشاكل في تسيير الخزينة إضافة إلى تحمل تكاليف التخزين المرتفعة بسبب المنتجات غير المباعة. إذا كان الإنتاج أقل من المبيعات فإن المؤسسة تغامر بفقدان جزء من حصتها في السوق أي فقدان جزء من الربح. كذلك إذا كانت عمليات البيع تتم على الحساب تتعرض المؤسسة إلى عدم توازن الخزينة بسبب عدم توافرها السيولة اللازمة للقيام بعملية الإنتاج.

د. **الخطر المالي:** ويظهر الخطر المالي في المؤسسة على مستويين: (1)

1. **على مستوى الوسائل المالية:** يكلف اقتناء وسائل إنتاج نفقات كبيرة تحتاج لتمويل كبير ويكون هذا التمويل إما داخلياً أو خارجياً:

● **التمويل الداخلي:** باستخدام الاحتياطات أو من طرف المساهمين في المؤسسة.

● **التمويل الخارجي:** من قبل أطراف خارجية: موردين، بنوك أخرى.

2. **على مستوى الإنتاج:** تحتاج المؤسسة خلال تأديتها لنشاط الإنتاج إلى وسائل مختلفة ويمكن أن تقسم إلى قسمين:

● **وسائل خارجية:** أي كل ما تحصل عليه المؤسسة من محيطها الخارجي: مواد أولية منتجات مصنعة، غلافات... أي استهلاكات وسيطة.

● **وسائل داخلية:** كل ما تنتجه المؤسسة بنفسها وكل ما تضعه من وسائل تحصل عليها من خارج المؤسسة مثل: المعدات والأدوات العقارات، اليد العاملة...

هـ. **مخاطر أخرى:** غالباً ما تتحمل البنوك التي تتعامل في الأنشطة الدولية مخاطر إضافية عن تلك التي لا تتعامل سوى في الأنشطة المحلية، ولعل أهم هذه المخاطر هي:

1. **مخاطر أسعار الصرف:** التي تشير على مخاطر تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بأسعار التحويل.

(1) انس هشام المملوك، المرجع السابق، ص 44.

2. **مخاطر البلد:** التي تشير إلى الخسارة الأساسية للفائدة أو برأس المال الأصلي الخاص بالقروض الدولية بسبب رفض البلد سداد المدفوعات وفقا لتواريخ إستحقاقها المحددة في اتفاقية القرض، فيصبح العجز عن السداد يمثل خطر البلد.

3. **مخاطر الأنشطة خارج الميزانية:** هي الأنشطة التي لا تقيد ضمن الأصول أو الخصوم مثل عمليات خطابات الضمان والإعتمادات المستندية، إذ يتحمل البنك مخاطر كبيرة جراء الخوض في هذه العمليات كون أطرافها غالبا ما تختلف أماكن إقامتهم.

الخاتمة

من خلال هذا البحث يمكن إدراك الأهمية الكبيرة للإئتمان للبنوك فهي تشكل جزءا كبيرا من نشاطها ما تلعب دورا هاما في الإقتصاد ككل ولهذا وضعت طرق وأساليب لحمايتها من مخاطر التي قد تتعرض لها المصارف من خلال الكشف عن الأسباب والعراقيل التي يتعرض لها المقرض والتي تؤدي إلى عجزه عن الوفاء بالالتزامات إتجاه البنك ويقوم هذا الأخير بتحليل ودراسة القرض ما يتعلق بالإئتمان سواء من ناحية المقرض أو البنك

إن الوظيفة الأساسية للبنك تتمثل فيما يقدمه من تمويل للإقتصاد من خلال ما يمنحه من إئتمان للمؤسسات العامة والخاصة سواء تعلق الأمر بالقروض المتوسطة أو طويلة الأمد المخصصة لتمويل المشاريع، وبما أن للبنوك التجارية دور أساسي في عملية إستقبال الودائع من جهة وتقديمها من جهة أخرى، تحقق البنوك من وراء هذه العملية فوائد لحسابها الخاص لذلك فهي تسعى جاهدة إلى توطيد علاقتها بزبائنهم، إلا أن المشكلة تكمن في احتمال عدم إسترجاع المبالغ التي قامت بإقراضها كلياً أو جزئياً وفي أوقاتها المحددة لها وذلك ما يولد مخاطر القرض وتتمثل في الفرق بين قيمة القروض الممنوحة من طرف البنوك ومجموع المبالغ المتوقع إسترجاعها من المقترضين عند حلول مواعيد إستحقاق هذه القروض.

وبما أن عملية الإقراض بكل أشكالها تتضمن تأجيل التسديد على أساس الوعد، فهي بذلك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر والتي من شأنها أن تهدد سيولة البنك وتضعه في موضع العجز عن الإيفاء بالتزاماته إتجاه المودعين، وللوقاية والتحكم في مخاطر التي تواجهها البنوك إعتمدت على طرق مختلفة كالإعتماد الكبير للبنوك على طلب الضمانات محاولة بذلك وقاية نفسها من المخاطر بالإضافة إلى المتابعة الجيدة للقرض للحد من مخاطر الإئتمان أيضا.

ولقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الى عدة إستنتاجات ومقترحات وهي كما يلي:

الاستنتاجات.

نستخلص استنتاجاتنا من خلال البحث بما يلي:

إن مخاطر الائتمان تنشأ بسبب لجوء البنك الى تقديم القروض أو الائتمان للأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم قدرته على إسترجاع حقوقه المتمثلة في مبلغ القرض وفوائده وهذا السبب قد ينتج عن عدم قدرة المقرض على الوفاء برده مبلغ القرض وفوائده في تأريخ الإستحقاق المحدد أو انه له القدرة الحالية على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لآخر.

المقترحات.

من خلال هذا البحث و من أجل إتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لحماية القرض الائتماني والحفاظ على المركز المالي للبنك، خرجنا بجملة من التوصيات أهمها:

1. على البنك طلب وثائق وضمانات كافية لتغطية مبلغ القرض.
2. دراسة تحليل المخاطر المتعلقة بالمشروع المطلوب تمويله وعدم الإعتماد بشكل أساسي على الضمانات في منح الائتمان.
3. تقييم أهلية المقرض من جميع النواحي.
4. تعزيز نظم الرقابة المختصة والحرص على المتابعة الميدانية الجيدة والكاملة للمشروع المقدم.
5. التدريب المستمر في البنوك وتأهيل في مجال الائتماني لإستيعاب المخاطر.
6. إستعمال التقنيات الحديثة الناجحة والمتطورة في إدارة المخاطر.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

قائمة المراجع.

الكتب:

- [1] أسامة عبدالخالق الانصاري، "الإدارة المالية" موجود على الموقع www.kotobarabia.com
- [2] اسامة عبدالخالق الانصاري، "إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية" موجودة على الصفحة الإلكترونية www.kotobarabia.com.
- [3] عبد الحميد محمد الشواربي، "إدارة مخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية و القانونية"، منشأة المعارف، الأسكندرية، مصر، 2002.
- [4] د. ابراهيم الكراسنة، "أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر" ط 2، 2010، أبو ظبي.
- [5] حسن توفيق النجفي، "معجم المصطلحات التجارية والمصرفية"، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق، 1976.

- [6] حمزة محمود الزبيدي، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.
- [7] صادق راشد الشمري، "إدارة المصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- [8] عبدالمطلب عبدالحמיד، "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
- [9] د. علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية"، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2003.
- [10] د. محمد مطر، "التحليل المالي والائتماني (الاساليب و الادوات والاستخدامات العلمية)"، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- [11] د. منير إبراهيم هندي، "الفكر الحديث في إدارة المخاطر" الجزء الأول: التوريق، ط1، الاسكندرية، 2002.

الرسائل العلمية.

- [1] ميرفت علي أبو كمال، "الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية" بازل2 رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007.
- [2] سيف هشام الفخري، "الائتمان المصرفي ودور التوسع الائتماني في الازمات المصرفية"، رسالة ماجستير في العلوم المالية و المصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2009.
- [3] انس هشام المملوك، "مخاطر الائتمان وأثرها في المحافظ الاستثمارية دراسة تطبيقية على قطاع المصارف الخاصة في سورية"، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا 2014.
- [4] حفيان جهاد، "إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية" رسالة ماجستير في العلوم المالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، 2012.
- [5] إيمان حابس، "دور التحليل المالي في منح القروض" رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011.
- [6] منى عباس كاظم، "الدور الرقابي للبنك المركزي العراقي في تحسين كفاءة الائتمان المصرفي"، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2015.
- [7] محمد داود عثمان، "أثر مخفقات الائتمان على قيمة البنوك" أطروحة دكتوراه مقدم الى قسم: المصارف، كلية العلوم المالية والمصرفية، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.
- [8] فضيلة معروف، "محاولة التنبؤ بخطر الائتمان بطريقة القرض التقني". رسالة ماجستير أكاديمي 2012.

المجلات والدوريات:

- [1] د. عبدالعزيز الدغيم وآخرون " التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (28) العدد 3، 2006.

- [2] "المخاطر المصرفية" مجلة اضاءات مالية مصرفية معهد الدراسات المصرفية الكويت العدد الرابع 2009.
- [3] د. إبراهيم محمد علي الجزراوي و م.م. نادية شاكر النعيمي، " تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة" مجلة الادارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون/2010.
- [4] سلوى عبد الجبار عبد القادر "المخاطر الائتمانية واثرها في القرار الاعتماني الصائب" مجلة جامعة كربلاء العلمية/المجلد السادس/العدد الاول/علمي/2008.

الوثائق والبحوث:

- [1] سميرة حسين الخزرجي، "إدارة المخاطر المصرفية واتفاق بازل". معاون مدير عام، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، البنك المركزي العراقي، 2013.
- [2] د. محمد علي كاظم التميمي وآخرون، "قياس المخاطر الائتمانية " لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2010-2015).
- [3] فريهان يوسف عبد الحفيظ، "إدارة المخاطر المصرفية" بحث مقدم في كلية العلوم الادارية والمالية، جامعة الاسراء، 2008.
- [4] Fatemi, Ali. And Fooladi, Iraj. "Credit risk management", managerial finance journal, vol.32 No3(2006).
- [5] <http://www.google.books.iq>.